الميزان التجاري الجزائري بين تقلبات أسعار صرف العملات وتذبذبات أسعار المحروقات

(دراسة تحليلية لدالة الصادرات والواردات : 2000 / 2009)

ابراهيم بلحيمر – المركز الجامعي لتيبازة
طارق قندوز – جامعة المسيلة

مقدمة

يلعب الميزان التجاري دورا مهما للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس البلد على العالم في جانب السلع والخدمات، وتمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وإرتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان.

وفي هذا السياق يعاني الميزان التجاري الجزائري من إختلالات هيكلية وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، وعدم الحكم على رصيده الموجب (فائض) المحقق منذ عشرين سنة (1990 – 2009) بأنّه يعزى إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الاقتصادية (المساءلة، الشفافية، الإئتمان)، أو نجاعة السياسات الزراعية والصناعية والتجارية المطبقة في ضوء مؤشري الكفاءة والفعّالية.

يجمع أغلب الخبراء الإقتصاديين والباحثين الأكاديميين على غرار معظم التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية بأن الاقتصاد الجزائري ترجع هشاشته وعدم تحمله للصدمات الخارجية لكون مؤشرات توازنه الكلي مرهونة بعاملين أساسيين هما تقلبات أسعار الصرف وتذبذبات أسعار المحروقات في

الأسـواق العالميـة، وهي متغـيرات معقدة تتحـدد خارج نظـام لا يمكن التحكم في مسـاراتها والسـيطرة على إفرازاتها، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقـات تحول دون تحقيـق التنمية المسـتدامة ورفاهية المجتمـع وضمان حقوق الأجيـال القادمـة تجسـدت في غيـاب منـاخ الإسـتثمار والأعـمال الجيـد (الإطار القانوني والضريبي والمالي والنقدي ... إلخ)، وكذا غياب منظومة تنافسـية ناجعة بين القطاعين العام والخاص، علاوة عن غياب معنى أن المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والإبتكار.

الأمـر الـذي تمخض عنه عدم قـدرة الجهاز الإنتاجي المحلي عـلى تلبية الطلب الإسـتهلاكي، وتكريـس ظواهر التبعية الغذائية (الإسـتيراد) والماليـة (المديونية) والفنيـة (التقانة)، وعجز فادح في الميزان التجـاري خارج المحروقات بالرغم من إمتلاك كل مقومات النهوض والإقلاع.

بيـد أن الحكومـة الجزائرية شرعت منذ عشرية الألفيـة الثالثة بإطلاق مجموعة مـن البرامـج التنموية كالإنعاش ودعم النمو الإقتصـادي (2001 – 2009) الهادفة إلى ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية لاسـيما المشروعات الصغيرة والمتوسـطة في مجالات الجودة والسعر والتكنولوجيا لمسايرة متطلبات المرحلة الراهنة (مقتضيات العولمة ورهانات الإنترنت) كضرورة ملحة للإندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي.

وإنطلاقـا مـن الطرح المتقـدم في هـذه التوطئة تتضـح معالم الإشـكالية وتبرز جوانبها التي إرتأينا بلورتها في السؤال المحوري التالي:

(هـل يعتـبر الرصيـد الموجـب المسـتمر للميـزان التجـاري الجزائـري للفـترة 2000 – 2009 مـؤشرا عـلى نجاعـة الاقتصـاد الجزائري في غضون تقلبات أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة (الـدولار والأورو) مـن جهـة، وتذبذبـات أسـعار المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) في البورصات العالمية من ناحية أخرى؟).

* **هـدف البحث:** نهدف من خلال هذه الأوراق البحثية إلى دق ناقوس الخطر من خلال المعالجة الموضوعية والتناول العلمي لظاهرة البحث المدروسـة، وذلك بتوصيف وتشخيص وتحليل وتفسير الوضعية الفعلية للميزان التجاري الجزائري

ليقيننا بأنّ المشكلة الحقيقية في الجزائر أن الفوائض المالية البترولية التي كرّست إقتصادا ريعيا كان السبب وراء بقاء الوضع الراهن على حاله، فالإستمرار على هذا المنوال والشاكلة سيؤدي حتما إلى إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية، لذلك نتوخى في هذا المقال تقديم مقترحات للخروج من هذا المأزق الذي جعل الاقتصاد الوطني بين فكي كماشة.

* **أهمية البحث**: إن المحروقات الجزائرية تقوم بتموين وتمويل إقتصاديات البلدان المتقدمة بالطاقة والسيولة الضرورية لنموها، لذلك تكتسي وتستمد هذه الأوراق البحثية أهميتها من كونها جاءت في وقت يشهد فيه الاقتصاد الجزائري تحولات حاسمة وتطورات جذرية أسفرت عن توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2005 إلى جانب إتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر عام 2009 والإنضمام المتوقع إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ بدأت تظهر فيه بوادر زيادة إهتمام الحكومة الجزائرية بمسألة البحث عن بدائل إستراتيجية لمرحلة ما بعد نضوب الطاقات الأحفورية من خلال إنعاش الصادرات خارج المحروقات بالتركيز على الثروات الدائمة، وما يؤكد هذا الطرح هو المبالغ المالية المخصصة لهذا الجانب في المخطط الخماسي الأخير 2010 – 2014 والمقدرة بـ 286 مليار دولار وهو مبلغ يشكّل محك حقيقي لترجمة الوعود إلى مشاريع ميدانية على أرض الواقع لأن البرامج السابقة أدت إلى فشل كل محاولات إرساء إقتصاد ناجع.

* **محاور البحث**: يعالج هذا البحث في مضمونه ومحتواه مدى تأثير ظاهرة العقدة الهولندية في الميزان التجاري الجزائري، إذ تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو(*)، حيث أن 3 / 2 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو في حين أن الصادرات الجزائرية التي يسيطر عليها قطاع المحروقات بـ 98 ٪ تبرم بالدولار، وعليه فرصيد الميزان التجاري (عجز، فائض) سيعرف تدهور وعدم إستقرار من حيث القيمة، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة) ستؤدي حتما إلى إستنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للإقتصاد الوطني. إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية الراهنة على صادرات الجزائر من المحروقات.

أولا: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشر التنافسية العالمي لعام 2009

جاء في تقرير التنافسية العربية أنّ التنافسية مفهوم محدد يركز على التجارة الخارجية، والقدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية[2]. لذا رأينا في هذا الموضوع تناول واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل تصنيف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي Global Competitiveness Report في جنيف[*]. حيث أنّ تنافسية الاقتصاد الجزائري مرهونة بإستيفاء الشرطين الآتيين[4]:

(1) قدرة المنتوج الوطني على المنافسة في السوق المحلي والعالمي ؛

(2) معدلات إنتاجية وتشغيل مرتفعة بما يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسن الظروف المعيشية.

والجزائر كأحد البلدان النامية تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة التي يتوجب عليها مواصلة الإصلاحات التي تتيح لها مسقبلا إندماجا إيجابيا وسليما في منظومة الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار تحصلت الجزائر على المرتبة 83 من بين 133 دولة التي شملها تقرير عام 2009، في حين إحتلت تونس والمغرب المرتبة 40 و73 على الترتيب. وفي هذا الصدد، فإن المؤشر الوحيد لتنافسية الاقتصاد الجزائري الذي حقق نتيجة إيجابية هو مؤشر الاقتصاد الكلي حيث إحتلت المرتبة الثانية عالميا لعام 2007. وهذه بعض الأرقام المتصلة بالتوازنات الاقتصادية للجزائر[5]:

(1) الميزان التجاري حقق نتائج وفوائض إيجابية (2002–2008) بلغت نسبة التطور 484.20 ٪؛

(2) معدل النمو الإقتصادي إرتفع سنة 2007 وبلغ 2.6 ٪ (الناتج المحلي الخام 2008 : 170.3 مليار دولار)؛

(3) مستوى التضخم إستقر في 5.7 ٪ في المعدل خلال سنة 2009 ؛

(4) تخفيض المديونية الخارجية بصورة قياسية إلى 5.586 مليار دولار عام 2008؛

(5) الإحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي 143.24 مليار دولار عام 2008.

بيد أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من مشاكل مستعصية بدءا من إنخفاض أسعار المحروقات بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى ضعف مستويات التعليم والتكوين من منظور المعايير الدولية وعدم قدرة الفلاحة الجزائرية على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية، وكذلك إرتفاع تكلفة مواد التجهيز وإحتكار التكنولوجيا. إضافة إلى أن المؤسسات الوطنية تعاني من ضعف في معدلات الإنتاجية. لذلك ينصح الخبراء صناع القرار في الجزائر بضرورة تسريع وتيرة التحول من الاقتصاد الريعي القائم على الثروات الركازية والطاقات الناضبة إلى الاقتصاد المعرفي المرتكز على الكفاءات البشرية والرساميل الذهنية[6]. حيث أن تبعية الجزائر للطاقة الأحفورية يمكن إبرازها في المعطيات التالية:

(1) 76 ٪ من إيرادات الجزائر تستمد من الضريبة البترولية ؛

(2) 97 ٪ من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات (نفط وغاز) ؛

(3) 75 ٪ من النفقات العمومية متأتية من عوائد المحروقات ؛

(4) 50 ٪ من بنية الناتج الداخلي الخام عبارة عن محروقات (نفط وغاز) .

مما سبق نستنتج أنَّ أمام الجزائر بذل المزيد من الجهود في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بغية تحسين وضعيتها التنافسية، وتطبيق ذلك على أرض الواقع يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة وتنوع الصادرات خارج المحروقات وهذا لا يتحقق إلا بصياغة إستراتيجية شاملة تضم خطط التشغيل والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية وتنمية المهارات الفكرية. وعمليا رصدت الحكومة الجزائرية 285 مليار دولار للتنمية خلال السنوات الخمس القادمة (2010–2014)، ويرمي مخطط الحكومة التنموي إلى تنويع مصادر ثروة الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر مسألة تنويع بنية الصادرات في منتهى الأهمية بالنظر إلى إتساع الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية (مثلا 95 ٪ من صادرات كوريا الجنوبية كدولة ناشئة عبارة عن سلع صناعية: هانجين، سامسونغ، هيونداي، دايو، آلجي؛ بينما 97 ٪ من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات!). بل أنظر إلى الدول الصاعدة اليوم مثل الهند التي تسيطر على 16 ٪ من السوق العالمية للبرمجيات، ففي عام 1993 كانت 8 شركات إلكترونية

للبرمجيات وإنتقلت عام 2000 إلى 640 شركة. في حين أن الحصة السوقية للجزائر منعدمة وتؤول إلى الصفر!. وفي عام 2006 بلغت الصادرات الألمانية (ألمانيا دولة مستوردة للنفط) 979 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الجزائرية (الجزائر دولة مصدرة للنفط) 46 مليار دولار (الفرق هو 21 ضعف)!.

ثانيا: إفرازات الأزمة المالية العالمية من منظور شروط التبادل التجاري وأثرها على الاقتصاد الجزائري

تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة إقتصادية حادة هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، وظهرت تبعاتها وتداعياتها بشكل واضح إعتبارا من متصف عام 2008، ولقد تحول أداء الاقتصاد العالمي من فترة نمو في الأعوام القليلة الماضية إلى ركود خلال عام 2008، وإنخفض معدل النمو الحقيقي من 5.2 ٪ عام 2007 إلى 3.2 ٪عام 2008، حيث صاحب تباطؤ النمو في العالم إرتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة، وإقتصاديات السوق الناشئة وكذا الدول النامية، وقد إنعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على التجارة العالمية حيث أدى تباطؤ النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة على نطاق كبير إلى إنخفاض طلب تلك الإقتصاديات على المواد الأولية والنفط(*)، الشيئ الذي إنعكس على التجارة العالمية، فضلا عن إنخفاض أسعار المواد الغذائية والنفط، وبذلك إنخفض معدل نمو التجارة العالمية ليبلغ 3.3 ٪ سنة 2008، مقارنة مع 7.2 ٪ عام 2007. حيث أنه إنخفض معدل نمو صادرات الدول المتقدمة من 6.1 ٪ عام 2007 إلى 1.8 ٪ عام 2008، وبالنسبة للدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة فقد تراجع معدل نمو صادراتها ليبلغ 6 ٪ عام 2008 مقارنة مع 9.5 ٪ عام 2007(8).

وفي هذا الإطار، تعتبر الجزائر غير متأثرة بالأزمة الدولية على الأمد القصير بسبب عدم الإنفتاح الكامل لإقتصادها ومحدودية إندماجها ضمن الاقتصاد العالمي. وكذلك عدم تطور الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال وأيضا إستثمار الجزائر لأموالها في إمريكا ضمن التوظيفات قليلة المخاطرة بسبب ضمان الدولة الإمريكية لها. ومنه فإنّ الاقتصاد الجزائري عموما والميزان التجاري تحديدا سوف لن يكون بمنأى من هذه التغيرات والمتغيرات، فمن المؤكد أن إستمرار الأزمة سيترك آثارا سلبية على المديين المتوسط والبعيد. فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان

أهـم أهداف الإصلاحات التي إرتبطت بها لأن رصيده يمثل أسـاس رصيد ميزان المدفوعات[9]:

* **متوسـط سـعر البرميل من النفـط**: أدّى تراجع معدلات النمـو الإقتصادي في معظم الدول المتقدمة وولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مسـتويات سـفلى (وصل سـعر البرميل بداية عام 2008 إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، لذلك أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضبط الموارد البترولية وذلك بغرض مواجهة إنهيار أسـعار المحروقات إلى أقل من السـعر المرجعي 37 دولار للبرميل حيث يعد بترول صحاري بلند الجزائري المتميز بجودته العالية وكثرة مشـتقاته الأغلى في العالم، وللإشارة فإن مبيعات الجزائر مـن الغـاز الطبيعي الجزائـر بلد غازي أكثر منـه نفطي من منظور الإنتـاج والتصدير والإحتياطي منخفضة بسبب أنّها مرتبطة بأسعار البترول وبعقود البيع طويلة الأجل 20- سنة- مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال).

* **مـوردي وزبائـن الجزائر في التجارة الخارجيـة**: إنّ المناطق الجغرافية التي تعاني مـن تبعات الأزمة تحتـل المراتب الأولى في تعاملها التجاري مـع الجزائر (الولايات المتحـدة الإمريكيـة ودول الإتحـاد الأوروبي) ومنـه تنتقل عـدوى الأزمة عبر قناتي التصدير والإستيراد ومع بروز ملامح الركود التضخمي تكون الجزائر أمام معضلة التضخم المستورد.

* **تدهـور قيمـة الـدولار مقابـل الأورو**: طالما أن تسـعير صـادرات الجزائر تتم بالدولار ومعظم وارداتها بالأورو وحسـب تقرير صادر عن الأمم المتحدة[10] فإنّه مع تزايد عمق الأزمة يتمخض عن ذلك تذبذب أسعار صرف العملات وإنخفاض قيمـة الدولار أمـام الأورو بالنظر للمديونية والعجز في ميـزان المعاملات الجارية، وبالنسبة للإقتصاد الجزائري فإنّ الأثر السلبي سيبرز في إنخفاض إحتياطي الصرف Réserve de Change الموظف كفوائض مالية في سندات الخزانة الإمريكية لسببين هما معدل الفائدة الضعيف الذي لا يتجاوز 2 ٪ وتراجع قيمة الدولار.

مما سـبق نكتشـف ونستشـف أنـه بعمليـة حسـابية بسـيطة، إذا كان معـدل النمو الإقتصادي يقاس بالزيادة المحققة في الناتج الداخلي الخام من خلال الزيادة التي تحدث في أحـد مكوناته سـواء تلك المتعلقـة بحجم الإنفاق الإسـتهلاكي أو الإسـتثماري أو

الحكومي أو برصيد الميزان التجاري ($Pib=c+i+g+x-m$)، فهناك إجماع على أن معدلات النمو المحققة في الجزائر تعزى إلى عوائد المحروقات التي توجه إلى الإنفاق العمومي (ميزانية التسيير والتجهيز) وإحتياطي الصرف لمواجهة خسائر سعر الصرف وتسديد فاتورة الواردات.

ثالثا: تحليل المبادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (الميزان التجاري: 2008/ 2009)

الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Xt، وإجمالي الواردات Mt ويكتب: $Mt B=Xt-$، فهو جزء مهم من النشاط الإقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الإقتصادي. وترتبط التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات سيما من المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وإرتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان.

والجدول أدناه يبين لنا أرقام الميزان التجاري الوطني للفترة 2008 / 2009:

جدول (1) يبرز رصيد التجارة الخارجية للإقتصاد الجزائري 2008 / 2009 / الوحدة: مليار دولار

	عام 2007	عام 2008	عام 2009	معدل التغير 08/09
الصادرات الإجمالية FOB	59.518	79.289	45.194	٪ 44.91 -
الواردات الإجمالية CIF	27.439	39.479	39.103	٪ 0.95 -
رصيد الميزان التجاري	32.079	39.819	5.900	٪ 88.48 -
معدل التغطية (٪)	217	201	115	-

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2007 / 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 - 2 - 2011

ومـن الجدول أعـلاه فقد حققـت التجارة الخارجيـة الجزائرية توازنا حسـابيا على مرّ السـنوات السابقة لكنّه توازن مضلل وهش ويعاني إختلالات بنيوية يتأثر بتقلبات أسـعار المحروقات في السوق الدولية ومكرّس للتبعية الغذائية وبذلك لم يتـم تحقيق نتائج مسـتديمة في الميزان التجاري خـارج المحروقات. وتكون بذلك الإفـرازات السـلبية للأزمـة المالية ملموسـة عـلى المديين المتوسـط والبعيد وتضر بمسـتوى رفاهيـة أفـراد المجتمع. حيـث إنّ إرتفـاع الأورو يسـهم في جعل قيمة المنتجـات الموجهـة نحـو التصدير مرتفعـة مقابل المنتجـات الإمريكيـة واليابانية والصينية ثم إن تراجع الدولار (الجزائر لا تتعامل مع الولايات المتحدة الإمريكية كثـيرا في مجـال الواردات بإسـتثناء الحبوب) يـؤدي إلى التأثير عـلى قيمة إحتياطي الـصرف الجزائـري رغـم أن الجزائر عمـدت إلى تنويعـه بحيث يشـكل 55 ٪ من الأورو و45 ٪ مـن الـدولار. ورغم أن الجزائر إسـتفادت من إرتفـاع المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي إلاّ أنّها بحكم إرتباطها بالدولار تتأثر بتقلبات السـوق ليبقـى الاقتصاد الجزائري هش رهين أسـعار المحروقات وتقلبات سـعر الصرف.

وسـجّلت التجـارة الخارجية الجزائرية خـلال عام 2009 زيـادة في قيمة الميزان التجاري، قدرت بـــ 4.586 مليار دولار وإنخفاض في قيمته بأكثر من 88 ٪ مقارنة بعـام 2008، وهـذا راجـع إلى الإنخفاض المهـم لقيمة الصادرات بنسـبة 44.91 ٪، وبعبـارة أخـرى فإننا نلمـس وجود تغير سـلبي والـذي أظهره الميـزان التجاري (– 88.48 ٪) بمعـدل تغطيـة 115 ٪ عام 2009، وهذا مـا يؤكد الحقائق التي مفادها أن إقتصاديـات البلـدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسـعار المواد الولية المصدرة . وهذا بعكس الفترة 2007 / 2008، حيث حسـب معطيات المركز الوطني للإحصائيـات والإعلام CNIS بالمديرية العامة للجمارك فقد حقق الميزان التجاري الجزائري فائض قدر سنة 2008 بـ 39.819 مليار دولار بنسبة إرتفاع بـ 19 ٪ مقارنة بـ 2007 بسبب الإرتفاع المستمر لحصة الصادرات، وهذه الأخيرة تأثرت بإرتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمي، وبما أن هيكل الصادرات من تغلب عليـه مـادة أولية بأكثر مـن 97 ٪ نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تسـاهم

في تغطيـة الـواردات إلاّ بنسـبة ضئيلة. حققت قيمـة التجارة الخارجيـة الإجمالية للإقتصـاد الجزائري سـنة 2008 زيادة من جانب الصـادرات بنحو 29.83 ٪ لتصل إلى 78.1292 مليار دولار، مقارنة مع 60.1744 مليار دولار سنة 2007، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط في البورصات العالمية. كما سجلت الـواردات الإجمالية زيادة هي الأخرى بنسـبة 44.1 ٪ لتبلغ قيمتها حوالي 37.4517 مليار دولار سنة 2008 قياسا بقيمة 25.9923 مليار دولار سنة 2007، وقد أتت هذه الزيادة لتلبية إحتياجات النشـاط الإقتصادي في ضوء إسـتمرار النمو الإقتصادي الناتج عن المخططات الخماسية للحكومة الجزائرية . وفي ذات الإطار، إرتفع وزن الصادرات الجزائرية في الصادرات العالمية ليصل إلى 0.744 ٪ عام 2008 التي بلغت فيها قيمة الصادرات العالمية 1.049.816 مليون دولار.

وفي نفس السياق تكشف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية عن إنكـماش معدل تغطية الصـادرات بالواردات للمرة الثانية على التوالي للفترة 2007 / 2009، وذلـك يعزى إلى لعاملي إرتفاع قيمة الواردات وتراجع قيمة الصادرات. وبالنسـبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من 100 ٪ وبلغ أعلاه سـنة 2006 حيـث تجـاوز 264 ٪ (لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجـاوز 18 ٪ عكس معدل تغـير الواردات الذي لم يتجـاوز 6 ٪، وأمّا معدل التغطية لعام 2009 فقد بلغ 115 ٪ نتيجة تراجع أسعار المحروقات[11]).

رابعا: تحليل المبـادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (دالة الصادرات: 2000 / 2009)

إنّ قطاع المحروقات على الرغم من كونه يشـكل المصدر الأساسي في الحصول عـلى الإيرادات بالعملـة الصعبة. وعلى الرغم من السياسـات الجديـدة والمتصلة بتنويع صادرات هذا القطاع إلا أن المشكلات التي تصاحب صادراته سواء تعلق الأمر بتصدير النفط الخام وتقلبات السـوق والآثار التي تنجم عن الإنخفاض في أسـعاره في أحيان كثيرة أو مشاكل تصدير الغاز الطبيعي والمتمثلة بالخصوص في المشـاكل مع الشركات التـي وقّعت الجزائر معها عقود طويلـة الأجل، إضافة إلى

منافسة الغاز السوفياتي للغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية، وهذا ما يقود إلى ضرورة التفكير في إمكانية تصدير منتوجات صناعية وفلاحية من شأنها المساعدة على إيجاد بديل ولو جزئي يعوض صادرات المحروقات.

وفي هذا الإطار يحرص صناع القرار الإقتصادي في الجزائر على تعزيز صادراتها خارج المحروقات والحيلولة دون تراجعها مجددا، على خلفية ما حصل خلال السنتين الأخيرتين بـ 1.94 مليار دولار سنة 2008، و1.07 مليار دولار العام المنقضي. ولمعالجة وتناول هذه الجزئية الإستراتيجية، والتي تعتبر في غاية ومنتهى الأهمية ندرج الجدول أسفله:

جدول (2) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009/ 2000 / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
2000	21.419	97.20	0.612	2.80	22.031	100
2001	18.484	96.60	0.684	3.40	19.132	100
2002	18.820	96.20	0.734	3.80	19.554	100
2003	23.800	97.20	0.664	2.80	24.464	100
2004	30.980	97.5	0.788	2.50	31.775	100
2005	44.989	97.80	1.012	2.20	46.001	100
2006	53.433	97.80	1.180	2.20	54.613	100
2007	58.206	97.80	1.312	2.20	59.518	100
2008	79.298	97.50	1.940	2.50	81.238	100
2009	44.124	97.60	1.07	2.40	45.194	100

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000 / 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري خارج مجال المحروقات يعاني من عجز كبير جداً قدّر عام 2009 بـ – 38 مليار دولار، بل إنّ الصادرات خارج المحروقات لا تغطي نفقة إستيراد الدواء ولا حتى بودرة الحليب. وذلك بسبب قوة المنافسة في السوق العالمية. إضافة إلى أن الصادرات خارج المحروقات تتشكل من المشتقات (تمييع الغاز الطبيعي وتكرير البترول). وفي السياق ذاته فإن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 / 2008 قد تضاعف، حيث إنتقل من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 81238 مليون دولار سنة 2008 أي بإرتفاع قدره 268.74 ٪.

وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما تتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97 ٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37 ٪، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام منخفضة جدا مقارنة بمساهمة القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية).

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (1986: 97.7 ٪ ؛ 1995: 96.2 ٪ ؛ 2007: 97.8 ٪) بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلاّ (1986: 2.3٪ ؛ 1995: 3.8 ٪ ؛ 2007: 2.2 ٪) على التوالي من حيث القيمة بلغت 166 مليون دولار عام 1986، و 355 مليون دولار عام 1995، و1312 مليون دولار عام 2007. وتعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08 ٪ من إجمالي الصادرات الوطنية) 784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2008، ما عدا التراجع الذي عرفته عام 2003 (– 0.8 ٪) والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع

غـزو العراق أجـبر العديد من المؤسسـات الجزائرية المصدرة مثـل Sonacome إلى وقـف صادراتها هناك، وفي السـياق ذاته فـإنّ إنخفاض صـادرات الجزائر خارج المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديديـة، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المسـتخرجة مـن المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية[12].

مما سبق يمكن القول أن بقاء المحروقات كمكون رئيسي للصادرات الجزائرية، يؤكد حقيقة عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية والذي هو شبيه بنظيره في الدول الناميـة والذي تحتل فيه سـلعة أوليـة واحدة الأهمية الكـبرى في جملة الصادرات. إذ تبقـى تمثـل أهـم المبيعـات الجزائريـة للخـارج خـلال عـام 2009 بنسـبة تقـدر بـــ 97.6 ٪ مـن القيمـة الإجمالية للصـادرات، كما تم تسـجيل نقـص وإنكماش في العائـدات بأكثـر من 44 ٪ مقارنة مع عام 2008، وذلك راجع أساسـا إلى إنخفاض سعر برميل البترول.

أمّا بالنسـبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشـية ونسبتها ضئيلة جدا تقدر بـــ 2.4 ٪ من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 1.05 مليار دولار. كما عرفت هـذه الصـادرات نقـص بمعـدل 46 ٪ مقارنـة مع عـام 2008 . وتأتي هـذه الأرقام المذهلة التي تحوي في طياتها مفارقات ومفاصلات عجيبة، إذ كيف تصنف الجزائر ضمـن الدول الأقل تصديرا خـارج المحروقات من بين الـدول النفطية؟!، وهي التي تمتلك وتزخر بإمكانات إسـتثمارية جسـيمة في الثروات الدائمة في المجالات الزراعية والصناعية والخدماتية تعبد لها الطريق لتصبح في مصاف الدول المتقدمة، وبدرجـة أقل الـدول الناشـئة. ومنه نسـتنتج ضعف تنافسـية الاقتصـاد الوطني أثنـاء التصديـر، نظرا لضعف معـدلات التصدير خـارج نطاق الثـروات الريعية والطاقـات الأحفورية. إلى جانب ضعف ديناميكية النشـاط الصناعي في الإنتاج خارج المحروقات.

وننتقل الآن لعرض وتحليل المناطق الجغرافية للمتعاملين مع الجزائر (تكتلات ودول):

جـدول (3) يوضـح المناطـق الجغرافيـة التي تمونهـا الجزائر لفترة عـام 2009 / الوحدة: مليون دولار 2010–2002

	2008		2009		التغير 08 / 09
	القيمة	٪	القيمة	٪	٪
الإتحاد الأوروبي	41246	52.01	23186	51.3	43.79 –
منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديـة خـارج الإتحاد الأوروبي	28614	36.08	15326	33.91	46.44 –
الدول الأوروبية الأخرى	10	0.01	7	0.02	–
إمريكا الجنوبية	2875	3.63	1841	4.07	35.97 –
آسيا	3765	4.75	3320	7.35	11.82 –
الـدول العربيـة خـارج المغرب العربي	797	1.01	564	1.25	29.23 –
دول المغرب العربي	1626	2.05	857	1.90	47.29 –
الدول الإفريقية	365	0.46	93	0.21	–
المجموع	**79298**	**100**	**45194**	**100**	**- 43.01**

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (من الموقع الإلكتروني: http:// www.algex.dz)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول يتضح أن البيانات الصادرة عن نظم المعلومات الاقتصادية الوطنية والمتعلقة بالمبادلات الخارجية لكل منطقة جغرافية على أن صادرات الجزائر عام 2009 تتوجه نحو دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 51.3 ٪ تترجم قيمة 23.186 مليار دولار والتي عرفت إنكماشـا مقارنة بعام 2008 التي كانت 41.246 مليار دولار (– 43.79 ٪)، وبعـد ذلـك تـأتي دول منظمة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة OECD خـارج الإتحاد الأوروبي في المرتبـة الثانيـة مـن حيث الأهمية النسـبية في هيكل الصـادرات الجزائرية الإجماليـة بـ 33.91 ٪ رغـم أنها إنخفضـت من 28.614 مليار دولار عام 2008 إلى 15.326

مليار دولار عام 2009 أي بـ 46.44 ٪، ومنه تستقطب أوروبا أهم حصة من الصادرات الجزائرية (733 مليون مستهلك).

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب سياسية وإقتصادية وتاريخية وجغرافية، وفي هذا الصدد وبخصوص انعكاسات إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن الجزائر لم تستغل الفرصة المتاحة على أكمل وجه بسبب نقص العرض وغياب متابعة حقيقية لعمليات دخول المنتوج إلى الأسواق الأوروبية حيث إن 10 بالمائة فقط من المواد المصدرة تتم متابعتها حتى آخر مرحلة، ومنه يجب التأكيد على إلزامية بذل مزيد من الجهود من طرف جميع الجهات المعنية وعبر كامل مراحل العملية، إنطلاقا من مرحلة الإنتاج إلى التخزين ثم التغليف والتبريد فالتسويق، سعيا لترقية تجارة الجزائر الخارجية. وحلت بعدها دول آسيا بقيمة واردات جزائرية 3.320 مليار دولار تمثل 7.35 ٪ (كوريا الجنوبية بـ 1460 مليون دولار، الصين بـ 874 مليون دولار، والهند بـ 507 مليون دولار)، ثم تأتي دول إمريكا الجنوبية في المرتبة اللاحقة بمبلغ مقداره 1.841 مليار دولار نصيب البرازيل منه 1.466 مليار دولار، وفي هذا الصدد فقد دخلت الجزائر في مفاوضات لدخول السوق المشتركة لإمريكا الجنوبية.

وبالرغم من وجود علاقات قوية تربط الجزائر بالمنطقة العربية لاسيما بعد إنضمام الجزائر لإتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر (دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2005 وتندرج في إطار تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المفروضة) عام 2007 بقمة الرياض، وإنطلاق الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي للإتفاقية في جانفي 2009. إلا أن مبلغ 1.421 مليار دولار كصادرات جزائرية موجهة نحو دول المغرب العربي بـ 857 مليون دولار (تونس بـ 450 مليون دولار بـ 7 إتفاقيات ثنائية، المغرب بـ 392 مليون دولار بـ 11 إتفاق ثنائي). وباقي المنطقة العربية بـ 564 مليون دولار تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات والتوقعات المنشودة والجهود المتواضعة المبذولة التي تفتقد إلى الإرادة السياسية، وحتى لا نطيل النفس في هذه الجزئية فالجدير بالذكر أن مصر تعتبر الزبون الأهم للجزائر في المنطقة حيث بلغت قيمة الصادرات عام 2009 حوالي 437 مليون دولار بعد أن تقلصت مقارنة بعام 2008 بـ 56.52 ٪ (أي 1.05 مليار دولار).

والملاحظة الأساسية هنا هي غياب شبه كلي للمنطقة الإفريقية إذ تصدر الجزائر لدول هذه القارة 93 مليون دولار فقط تمثل 0.21 ٪ وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر

للإتفاقيات الموقعة والقمم المنعقدة في هذا الشأن (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD) لذلك يطالب بعض الخبراء والمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين جعل مدينة تمنراست (1800 كلم جنوب غرب الجزائر) قطبا يخصص لترقية الصادرات نحو القارة الإفريقية، نظرا إلى موقعها الإستراتيجي المحاذي لدول منطقة الساحل، على غرار مالي والنيجر والتشاد، والدعوة إلى إنشاء مجلس مركزي للتصدير هناك كخطوة كفيلة بإنعاش منظومة الصادرات وتدارك التأخر المسجّل. وقد نجم عن هذه الإنخفاضات تغير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات الجزائرية بنسب متفاوتة. وفي الإطار ذاته، تبقى الولايات المتحدة الإمريكية تتصدر قائمة أهم الدول الشريكة مع الجزائر بقيمة 10.365 مليار دولار بأهمية نسبية 22.93 ٪ عام 2009 رغم إنخفاضها مقارنة بعام 2008 بـ 45.45 ٪[13].

وهذا يستوجب ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتبني إستراتيجيات مدارها على حتمية إحلال الواردات. ولتحقيق ذلك فلابد من إرساء دعائم ومقومات مناخ إستثماري متين قوامه المنظومة القانونية والمالية والسياسية المستقرة، على غرار أنه يجب التصدير نحو أفريقيا والوطن العربي. إذ أن صادرات الجزائر للدول العربية لا تتجاوز **3.15** ٪ وبنسبة أقل نحو أفريقيا التي لا تزال مهملة في خريطة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وتجد هذه الصادرات صعوبة في دخول السوق الأوروبية بسبب عدم قدرتها على منافسة سلعها. وفي هذا الصدد، لابد من البحث عن حلول لتنويع بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني بأن تنشأ مؤسسات شراكة مع الإتحاد الأوروبي تساعد على رفع مهارة العمال وتطوير وسائل الإنتاج ومن ثم جودة الإنتاج، وعن طريق الشريك الأوروبي تدخل السوق الأوروبية بمعايير الجودة العالمية.

خامسا: تحليل المبادلات التجارية الخارجية للإقتصاد الوطني (دالة الواردات: 2008/ 2009)

لقد كشفت الحصيلة الإجمالية لمصالح الجمارك لسنتي 2008 و2009 نسب نمو معتبرة وتطور كبير ومقلق للواردات الجزائرية، حيث إنخفضت قيمتها بنسبة طفيفة 0.95 ٪ فقط مقارنة مع عام 2008 حيث كانت 39.48 مليار دولار وأصبحت 39.10 مليار دولار (سجلت سنة 2009 إرتفاع في فاتورة واردات وسائل التجهيزات التي

إنتقلـت من 13.27 مليـار دولار عام 2008 إلى 15.27 مليار دولار خلال الفترة المعنية أي بزيادة تفوق 15 ٪).

وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية إرتفاع عملة الأورو قياسـا بالدولار في الوقت الذي سـجّل فيه النفط مستوى قياسي ثم إنخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للإقتصاد الوطني[14]:

1. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع ؛

2. هـذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفـوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو ؛

3. إرتفـاع سـعر الأورو وهـي العملة التي تسـدد بها الجزائر وارداتها تسـهم في تراجع جني الأرباح جرّاء إرتفاع سعر النفط ؛

4. إرتفاع أسـعار المحروقات سـتزيد من تكلفة فاتورة الـواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج (إرتفاع تكلفة الطاقة والنقل ... إلخ).

جدول (5) مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية 2009/ 2008

مجموعات المنتجات	2008		2009		معدل التطور
	القيمة	٪	القيمة	٪	٪
المواد الغذائية	7813	19.79	5810	14.86	25.64 –
المنتجـات الموجهـة لتشغيل آلات الإنتاج	12002	30.40	11924	30.49	0.65 –
التجهيـزات الصناعيـة والزراعية	13267	33.61	15273	39.06	15.12
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	6397	16.20	6096	15.59	4.71 –
المجموع الكلي	39479	100	39103	100	0.95 –

المصـدر: إعـداد الباحثـان بالإعتـماد على إحصائيـات التجـارة الخارجية الجزائريـة للفترة 2009، (الجـمارك الجزائريـة: www.douane.gov.dz مسـتخرجة مـن تقريـر المركـز الوطنـي للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول نجد التركيبة السلعية للواردات الجزائرية لعام 2009[15]:

– **سلع التجهيزات الصناعية والزراعية** (وسائل نقل الأشخاص والبضائع، أجهزة كهربائية للإتصال والتلغراف السلكي، آلات الأشغال العمومية، جرارات، الخردوات والحنفيات، آلات وأجهزة تنقية وغربلة الأراضي، أنابيب، أجهزة آلية لمعالجة المعلومات): بلغت قيمتها 15.273 مليار دولار وتشكل نسبة 39.06 ٪ من مجموع الواردات ؛

– **المنتجات الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج** (مواد البناء، الأنابيب والقنوات المقعرة من الحديد أو الفولاذ، قضبان من الحديد أو الفولاذ، الخشب، الزيوت الموجهة للصناعة الغذائية، أجزاء البناء، رقائق من الحديد أو من الفولاذ، البوليثيلين): بلغت قيمتها 11.92 مليار دولار وتشكل نسبة 30.49 ٪ من مجموع الواردات ؛

– مواد إستهلاكية غير غذائية (الأدوية، لوازم السيارات، أجهزة البث والإرسال، أجهزة التلفاز، المبردات وأجهزة التجميد): بلغت قيمتها 6.397 مليار دولار وتشكل نسبة 15.59 ٪ من مجموع الواردات ؛

– المواد الغذائية (الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والمسكرات، القهوة والشاي، البقول الجافة، اللحوم): بلغت قيمتها 5.81 مليار دولار وتشكل نسبة 14.86 ٪ من مجموع الواردات. وتقوم الحكومة الجزائرية بدعم أسعار السلع المستوردة واسعة الإستهلاك كمسحوق الحليب والبطاطا والحبوب.

مما سبق نستنتج أن الجزائر تبقى رهينة السوق الدولية، وتعاني من تبعية كبيرة، إذ أن قيمة الواردات الجزائرية معتبرة وقياسية بسبب تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

(1) إرتفاع أسعار المنتجات المستوردة (الحبوب، الحليب، البن، التجهيزات الرأسمالية سيما ذات التقانة العالية، السيارات، الأدوية، ... إلخ)، إلى جانب خسائر سعر الصرف، كل هذا يؤدي إلى إرتفاع فاتورة الغلاف المخصص لتسديد قيمة الواردات ؛

(2) التذبذبات والتقلبات في أسعار المنتجات المصدرة (المحروقات) في البورصات العالمية.

كما أدت القروض الإستهلاكية الموجهة من طرف البنوك نحو العائلات إلى تغيرات جذرية في الأنماط الإستهلاكية للجزائريين، كما أن إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم

الخارجي أدى إلى إستيراد التضخم (تدهور القدرة الشرائية وتدهور الأجور الحقيقية). وفي هذا الإطار، يجدر بنا الإشارة إلى تحكم لوبيات التجارة الخارجية بالجزائر في أسعار منتجات إستراتيجية وحسّاسة في غذاء الفرد الجزائري التي تعرف إرتفاع فاحش، فالخواص يتحكمون في الإستيراد أكثر من القطاع العام وهؤلاء اللوبيات لديهم قدرات ونفوذ متغلغل في السلطة (إدارة الفساد وحمايته).

أما فيما يتعلق بالواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية فيظهر أن أهم حجم التبادلات يتم مع الإتحاد الأوروبي، وفيمايلي الموردين العشرة الأوائل للجزائر:

جدول (6) يبرز الموردين العشرة الأوائل للجزائر للفترة 2009/ 2008 / الوحدة: مليون دولار

	2009		معدل التطور 09/ 08
	القيمة	٪	٪
فرنسا	6160	15.68	5.88 –
الصين	4751	12.09	15.6
إيطاليا	3695	9.4	14.82 –
إسبانيا	2971	7.56	1.09
ألمانيا	2765	7.04	13.18
الولايات المتحدة الإمريكية	2005	5.1	9.6 –
تركيا	1746	4.44	28.57
اليابان	1194	3.04	16.15 –
كوريا الجنوبية	1120	2.85	14.99
البرازيل	884	2.25	18.66

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2009، (الجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS)، تمت المعاينة يوم: 22 – 2 – 2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر تستورد من دول الإتحاد الأوروبي ما قيمته 20.772 مليار دولار لتساهم في تغطية إحتياجاتها كأهم ممون بـ 52.86 ٪ عام 2009، وبعدها قارة آسيا بمبلغ 7.574 مليار دولار بنسبة 19.28 ٪، وفي المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الإتحاد الأوروبي بـ 6.435 مليار دولار تمثل نسبة 16.83، ثم تليها إمريكا الجنوبية بـ 1.866 مليار دولار، وتبقى إفريقيا نسبتها ضئيلة جدا بـ 350 مليون دولار . أما فيما يتصل بالدول العربية فتستورد منها الجزائر ما قيمته 1.567 مليار دولار منها 478 مليون دولار للمغرب العربي . وتعتبر مصر الدولة الوحيدة من حيث قيمة توريد الجزائر بـ 503 مليون دولار تمثل 1.28 ٪ من قيمة إجمالي الموردين. حيث عرفت تطور بين عامي 2008 و 2009 بنسبة 41.96 ٪ . وإختلت بذلك المرتبة 16، ويرتقب أن تشهد هذه القيمة إنخفاضا سنة 2010 بعد تداعيات الحرب الإعلامية . وهذا التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية للجزائر يأتي بحكم إستيراد السلع الرأسمالية والمواد الغذائية من هذه البلدان وتصدير المحروقات لهذه البلدان بالخصوص [16] .

نستنتج مما سبق أن الجزائر تظل رهينة تقلبات أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (اللحوم المجمدة، الحبوب، الحليب، السكر، البن، الشاي، الزيوت، البقول الجافة) في السوق الدولية مع تواضع الإنتاج المحلي، تزامن هذا مع تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. لذلك فإن إرتفاع تكلفة الإستيراد يعتبر هاجس حقيقي يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأنه يتولد عليه ظهور الموجات التضخمية بنسب عالية. ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بين فكي كماشة لعجز الحكومة عن إيجاد بدائل موضوعية. لبناء إقتصاد فعّال خارج المحروقات وتوظيف موارد إيرادات المحروقات في تنويع القاعدة الاقتصادية. لاسيما إذا علمنا أحادية التصدير يعتمد على مورد واحد أو ما يعرف في الأدبيات بالإقتصاد السلطاني.

خاتمة

يعرف الميزان التجاري الجزائري هشاشة بالنظر لتبعية الاقتصاد الجزائري المطلقة للمحروقات وعدم تحمله للصدمات الخارجية وضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما إنعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، في وقت

إعتمدت فيه الحكومة مخططات تنموية بميزانيات ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004) وبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2005 – 2009) والبرنامج الخماسي الأخير بغلاف مالي كبير يقدر بـ 265 مليار دولار (2010 – 2014) بمقاربة تهدف إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة) للإندماج في السوق العالمية.

ويعزو الخبراء سبب هشاشة الاقتصاد الجزائري إلى ظاهرة العقدة الهولندية(*) أي الإعتماد المفرط على الثروة الريعية على غرار تقلبات سعر الصرف مع تغيرات أسعار النفط في البورصات العالمية حيث كشفت ثغرة أبقت الاقتصاد الجزائري عاجزا عن تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية. بحيث يتأثر بعدة عوامل:

(1) إرتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار يفضي إلى خسائر فروقات سعر الصرف ؛

(2) إرتفاع أسعار المحروقات تسهم في إرتفاع المواد الغذائية ومواد التجهيز (أي تكلفة الطاقة والنقل والشحن ... إلخ).

(3) تستورد الجزائر بعملة الأورو (66 ٪ من المشتريات الجزائرية تتم بالعملة الأوروبية) وتصدر بالدولار (98 ٪ من المبيعات الجزائرية تتم بالعملة الإمريكية).

ومنه فإن خسائر الاقتصاد الجزائري مزدوجة (أي خسارة قيمة الواردات زائد خسارة سعر الصرف)، وبما أن سعر المنتجات والسلع المستوردة تتضاعف فالجزائر تدفع مبالغ ضخمة لشرائها. لذلك نقترح مايلي:

– ضرورة تنويع مصادر التموين أي تنويع عملات الإستيراد لتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف (أي تنويع الواردات خارج الإتحاد الأوروبي لتفادي تسجيل خسائر الصرف وتقليل الأعباء على المؤسسة لأن الدول الأوروبية توظف قوة الأورو للتخفيف من فاتورة الطاقة)، مع التحكم الحقيقي والعقلاني في الموارد المتاحة والتوجيه المدروس للمشروعات التنموية الوطنية.

– ضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية التصديرية لأن بقاء إيرادات الخزينة مرهون بتقلبات أسعار المحروقات أمر يدعوا إلى توخي الحيطة والحذر سيما بالنظر إلى العوامل المؤثرة فيها.

– الإسراع في تأهيل المؤسسات الاقتصادية والتركيز على القطاعات القائدة ذات التوجه التصديري، إضافة إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار إحلال الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات وربطها بالسياسة الصناعية والزراعية.

– ضرورة تفعيل مجهودات الإصلاح الزراعي لتقليص التبعية وتحقيق الأمن الغذائي، لذا يجب وجود نية لدى الحكومة في التغيير والإصلاح.

– ضرورة محاكاة الدول ذات التجارب الناجحة والرائدة سيما من الدول الناشئة (الصين، الهند، كوريا الجنوبية، البرازيل، جنوب إفريقيا، تركيا، أندونيسيا، ماليزيا، النمور الآسيوية) بأن تحذو حذوهم من خلال إنتاج فائض القيمة والإنتقال من التصنيع المحلي إلى التصدير، وإحترام المواصفات العالمية للتقييس وإحترام المقاييس العالمية لحماية البيئة.

الهوامش

*) تستفيد دول الإتحاد الأوروبي من إرتفاع عملتها للتخفيف من فاتورة إستيراد النفط وتستفيد الولايات المتحدة الإمريكية من الدولار المنخفض لتوظيفه في الحروب التجارية وذلك للتصدير أكثر والتقليل من الإستيراد (المنتجات الإمريكية تصبح أقل سعر وأكثر تنافسية)، مع تحقيق شرط المرونة في الأسواق الخارجية $ex \pm em < 1$، لذلك فالتوصيات المقدمة من صندوق النقد الدولي بشأن تخفيض العملة الوطنية (الدينار الجزائري) لم تكن مجدية بل عمّقت من الأزمة، لأن المنتجات الجزائرية ضعيفة القدرة التنافسية (السعرية، النوعية، الفنية)، أي إنعدام مرونة الطلب الخارجي بمعنى أدق تخفيض الدينار لا يؤدي إلى زيادة الصادرات (العملة الصعبة) لأن الطلب الإستهلاكي الخارجي على السلع خارج المحروقات يكاد يكون منعدم . وفي هذا الصدد تتأثر كل من دالتي الصادرات والواردات بعدة متغيرات:

- Dettes , P , Bp , Pop , Pib , Tch , Rch(F = Exp , Imp , …) .

2) تقرير التنافسية العربي الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http://www.api.org)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12.

*) جاءت سويسرا في المرتبة الأولى من بين 133 دولة شملتها الدراسة . وقفزت سويسرا التي كانت في المرتبة الثانية في التقرير السابق، إلى المرتبة الأولى متقدمة على الولايات المتحدة بسبب ما حققته من تقدم في المجالات الإثني عشرة التي يقوم عليها تقويم التنافسية العالمي . ولاشك أن أكبر عامل جعل سويسرا تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية ودول مثل سنغافورة والسويد والدنمارك التي تبوأت المراتب الخمس الأولى، هو إمتلاكها لثقافة تجارية متطورة جدا. بينما تصدرت دولة قطر قائمة الدول العربية بإحتلالها للمرتبة 22 عالميا .

4) إبراهيم عبد الحفيظ: دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص . 159

5) أنظر إلى:

- التقارير السنوية للتطور الإقتصادي والنقدي الصادرة عن البنك المركزي (من الموقع الإلكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12

- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي بدافوس (من الموقع الإلكتروني: http: / / www.weforum.org/)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-12

6) نقلا عن حوار مع البروفيسور عبد الحق لعميري مدير المعهد العالي للتسيير والتخطيط (http: / / www.aljazeera.net ISGP)، تمت المعاينة يوم: 2011-3-17

*) بلغت إيرادات الدول الصناعية من تكرير النفط وبيع مشتقاته عام 2000 واحد تريليون دولار (ألف مليار دولار) بينما بلغت عوائد منظمة الأوبك ما قيمته 250 مليار دولار . بسبب تدهور شروط التبادل فقد تزايدت الفجوة بين سعر النفط الخام وسعر النفط المشتق والمكرر وتحصل الأوبك على السدس (6 / 1) . ففي عام 2001 عندما كانت أسعار المحروقات منخفضة كان:

- الناتج الداخلي الخام لإسبانيا أكبر من الناتج الداخلي الخام للدول العربية مجتمعة ؛
- رقم أعمال شركة جنرال موتورز أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة أندونيسيا ؛
- رقم أعمال شركة آي بي أم أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة ماليزيا ؛
- رقم أعمال شركة سوني أكبر من الناتج الداخلي الخام لدولة مصر .

8) أنظر إلى:
– صندوق النقد العربي: الإستبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد العام بأبوظبي لسنة 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني:www.amf.org:// http)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
– تقرير ضمان الإستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات لعام 2009 بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http:www.iaigc.org)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنيويورك: تقرير الإستثمار العالمي لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.unctad.org // :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-3-21
– عبد المجيد قدي: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص ص . 10 – 11
9) قراءة حوصلية لمجموعة من المصادر في الشبكة العنكبوتية:
– الموقع الإلكتروني للجزيرة القطرية: حوارات مع خبراء جزائريين كعبد المالك سراي ومحمد بلقاسم بهلول وبدعيدة عبد الله (www.aljazeera.net // :http)، تمت المعاينة يوم: 2010-1-8
– الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية: حوارات ومقالات لحفيظ صواليلي وسليم عبد الرحمان مع خبراء الاقتصاد والنفط كأحمد بن بيتور وعبد الرحمان مبتول وآلان ساركيس وفرانسوا بيران (www.elkhabar.dz // :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-2-6
– الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: حوارات مع وزير المالية كريم جودي ووزير التجارة مصطفى بن بادة ورئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES محمد الصغير باباس (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.radioalgérie.dz// :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-4-19
– خبابة عبد الله وشوتري آمال: التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005، ص ص . 6 – 8 .
10) الأمم المتحدة: الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.un.org// :http)، تمت المعاينة يوم: 2011-5-5
11) تم الإعتماد في عملية التحليل على المادة العلمية التالية:
– تقارير المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي الصادر عن المديرية العامة للجمارك (قراءة حوصلية للموقع الإلكتروني: www.douane.gov.dz// :http)، تمت المعاينة يوم: 22-2-2011
– شرفاوي عائشة: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص . 108 – 109
– سمير شنيني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص . 63 – 74

– جاري فاتح: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989–2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 115.
– براق محمد: آثار اليويو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليويو وإقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005، ص ص . 198 – 201.
12) تم الإعتماد في عملية التحليل على المادة العلمية التالية:
– سعيدي وصاف: تنمية الصادرات والنمو الإتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص ص . 12 – 14
– عبد المجيد قموح: الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004، ص ص . 139 – 140
- Amor Khelif: la réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie, les cahiers du CREAD, N°50 , Alger , 1999 , pp.71-83
– سمير شنيني: المرجع السابق، ص ص . 68 – 71
13) تم الإعتماد في التحليل على المادة العلمية التالية:
– سكينة بن حمود: إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات (الصادرات الصناعية)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 02/ 17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص . 172 – 173
– سعيدي وصاف: المرجع السابق، ص . 11
– عبد الحميد زعباط: الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص ص . 53 – 62
– براق محمد: المرجع السابق، ص . 197
– أوراق من اليوم الإعلامي حول المنطقة العربية للتبادل الحر (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: www.algex.dz / / :http)، تمت المعاينة يوم: 2011–2–22
– أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص . 85 – 90
– حنيش الحاج: الأورو وإنعكاساته على بنية التجارة الخارجية (أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 88 – 92.
– شعيب شنوف: العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص ص . 59 – 63
– كمال رزيق: مستقبل التكامل الإقتصادي العربي في ظل متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007، ص ص . 28 – 33
- Bouyacoub Ahmed: Entreprise et Exportation , quelle dynamique ? , les cahiers du CREAD , N° 43 , Alger , 1998 , P.09

14) أنظر إلى المراجع التالية:

- Abdrrahmane Mebtoul: Sonatrach , c'est l'Algérie , Abhath Iktissadia , revue economique mensuelle , dar elabhath , alger , mars 2010, pp . 44 – 49

– متناوي محمد: المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص ص . 145 – 150

15) أنظر إلى:

– المديرية العامة للتجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz)، تمت المعاينة يوم: 22–2–2011

– الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: / / :http www.algex.dz)، تمت المعاينة يوم: 22–2–2011

16) أنظر إلى:

– المديرية العامة للتجارة الخارجية (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz)

– عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004، ص ص . 114 – 116

*) المقصود بهذا المعطى الذي يطلق عليه في أدبيات الاقتصاد المعاصر بالعقدة الهولندية أنّ أسعار الصادرات أقل من أسعار الواردات، حيث تتكون السلع المصدرة من الثروات الريعية الركازية الناضبة والتي تصدر كمواد أولية خام على غرار الطاقات الأحفورية، بينما تتشكل السلع المستوردة من التجهيزات الرأسمالية عالية التقانة.

قائمة المراجع المعتمدة باللغة العربية

1 – التقارير

– تقاريـر المركز الوطني للإحصائيات والإعـلام الآلي الصادر عن المديرية العامة للجمارك (قراءة حوصلية للموقع الإلكتروني: http: / /www.douane.gov.dz/)

– تقاريـر المديرية العامـة للتجارة الخارجية (قراءة حوصليـة من الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة: http: / /www.mincommerce.org.dz/)

– تقاريـر الوكالـة الجزائريـة لترقيـة التجارة الخارجيـة (قراءة حوصليـة من الموقع الإلكتروني: http: / / www.algex.dz)

– التقاريـر السـنوية للتطـور الإقتصادي والنقـدي الصادرة عن بنـك الجزائر (من الموقع الإلكتروني: http: / /www.bank-of-algeria.dz/)

– صندوق النقد العربي: الإسـتبيان الإحصائي للتقرير الإقتصادي العربي الموحد العام بأبوظبي لسـنة 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http / /www.:amf.org)

– تقريـر ضـمان الإسـتثمار الصادر عن المؤسسـة العربيـة لضمان الإسـتثمار وإئتمان الصادرات لعام 2009 بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http:www.iaigc.org)

– تقريـر التنافسـية العـربي الصادر عن المعهـد العربي للتخطيـط بالكويت (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / /www.api.org/)

– تقرير التنافسـية العالمي الصـادر عن المنتدى الإقتصـادي العالمي بدافوس (من الموقع الإلكتروني: http: / /www.weforum.org/)

– مؤتمـر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية بنيويورك: تقرير الإسـتثمار العالمي لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / / www.unctad.org)

– الأمم المتحدة: الوضع الإقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009 (قراءة حوصلية من الموقع الإلكتروني: http: / /www.un.org/).

2 – المجلات

– سـكينة بـن حمـود: إسـتراتيجية الصـادرات مـن غـير المحروقات (الصـادرات الصناعية)، مجلة علوم الاقتصاد والتسـيير والتجارة، العدد 02/ 17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008

– عبد الحميد زعباط: الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2004
– عبد المجيد قدي: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009
– سعيدي وصاف: تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002
– عبد المجيد قموح: الشراكة في مجال المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004
– عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 21، 2004

3 – الملتقيات

– خبابة عبد الله وشوتري آمال: التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005.
– براق محمد: آثار اليويو على التجارة الخارجية للدول العربية (مع دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول اليويو وإقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005.
– شعيب شنوف: العرب ما بعد البترول، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.
– كمال رزيق: مستقبل التكامل الإقتصادي العربي في ظل متطلبات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي (الواقع والآفاق)، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007.

4 – الرسائل

– متناوي محمد: المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003

- أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وآثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003
- حنيش الحاج: الأورو وإنعكاساته على بنية التجارة الخارجية (أسعار الصرف والمديونية الخارجية للجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001
- إبراهيم عبد الحفيظ: دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008
- شرفاوي عائشة: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001
- سمير شنيني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006
- جاري فاتح: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

5 - المواقع

- الموقع الإلكتروني للجزيرة القطرية: حوارات مع خبراء جزائريين كعبد المالك سراي وعبد الحق لعميري ومحمد بلقاسم بهلول وبدعيدة عبد الله (http: // www. aljazeera.net)
- الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر الجزائرية: حوارات مع خبراء الاقتصاد والنفط كأحمد بن بيتور وعبد الرحمان مبتول وآلان ساركيس وفرانسوا بيران (http: // www.elkhabar.dz)
- الموقع الإلكتروني للإذاعة الجزائرية: حوارات مع وزير المالية كريم جودي ووزير التجارة مصطفى بن بادة ورئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES محمد الصغير باباس (http: // www.radioalgérie.dz).

- Amor Khelif: la Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie, les cahiers du CREAD, N°50, Alger, 1999
- Bouyacoub Ahmed: Entreprise et Exportation, quelle dynamique?, les cahiers du CREAD, N° 43, Alger, 1998
- Abdrrahmane Mebtoul: Sonatrach, c'est l'Algérie, Abhath Iktissadia, Revue Economique Mensuelle, dar elabhath, Alger, 2010